

السنة أولى ليسانس - المجموعة الثانية
المادة : القانون الدستوري - الأساسي الأول

الإجابة النموذجية للإمتحان

السؤال 1 . 5 ن

يقصد بالتعريف الشكلي للقانون الدستوري القواعد المدونة في وثيقة الدستور ، أي أن معنى القانون الدستوري يحدده في قواعد الدستور ويتطابق مع نصه . أما التعريف الموضوعي للقانون الدستوري فإنه يعتمد على مضمون هذا القانون أو موضوعه بصرف النظر عن الشكل أو الإجراءات والطرق المتبعة لا تكاد قواعد ، وبناء على ذلك يتضمن القانون الدستوري جميع القواعد التي لها طبيعة دستورية ، أي التي تنظم وتكفل الدولة والسلطة فيها ، سواء تضمنتها وثيقة الدستور ، أو تكملتها قوانين ، أو كانت مصدرها العرف ، أو جاءت بها ممارسات دستورية . من هنا يتضح أن الإعتناء على المعيار الشكلي لن يقدم تعريفا محمدا ودقيقا وموحدا للقانون الدستوري ، وأن هذا التعريف لا يتحقق إلا بالأخذ بالمعيار الموضوعي أو المادي .

5 ن

السؤال 2 .

لما كانت الدولة تشكل مجتمعا سياسيا وقانونيا في وقت معين ، فإن علاقتها بالأفراد والجماعات بالضرورة تفرض وجود تبعية قانونية وسياسية لهؤلاء لها ، ومن هنا يظهر الشعب ، كنا

أساسيا لا تقوم الدولة بدونه وتقدم في غيابها ،
عكس الأمة التي تشكل كيانا معنويا وقد لا
تتمسك الدولة بوجودها ؛ فعلي - أي الأمة -
ليست شرطا لقيام الدولة .

السؤال 3 . 5

السيادة لا تقبل التجزئة مهما كان شكل الدولة .
معذرة العبارة غير صحيحة ، أو تقتل الوحدة
والخلف حسب شكل الدولة التي تكون يصددها ؛
فالدولة البسيطة أو الموحدة هي وحدة لا
تتجزأ سيادتها ولا تنقسم بين أكثر من حائز
واحد ، في وقت تتوزع السيادة بين أكثر من
حائز واحد في الدولة المركبة (الفيدرالية مثلا) .

السؤال 4 . 5

تختلف اختصاصات الدولة العضو في الدولة الفيدرالية
بشكل كبير وعميق عن اختصاصات الوحدات
الإقليمية في الدولة البسيطة (أو الموحدة) ؛
- الإختلاف من حيث الطبيعة : اختصاصات الوحدات
الإقليمية في الدولة البسيطة هي ذات طابع
إداري فقط ، في حين توز الدولة العضو في
الدولة الفيدرالية على صلاحيات الدولة
(دستورية ، تشرعية ، تنفيذية ، قضائية ، ...)
- من حيث مصدر الإختصاصات : مصدر اختصاص
الوحدات الإقليمية للدولة البسيطة هو قانون
الدولة ، بينما اختصاصات الدولة العضو في
الدولة الفيدرالية فالدستور الفيدرالي هو

مصدرها وضامتها .

- من حيث السير : يوجد في الدولة العضو في
الدولة الفيدرالية جهاز حكومي حقيقي مكون
من مشرع وحكومة ونظام قضائي إضافة
إلى سلطات محلية .

- من حيث الخضوع للوصاية : لا تخضع الدولة
العضو في الدولة الفيدرالية لوصاية السلطة
الفيدرالية بمناسبة ممارسة اختصاصاتها الذاتية ،
عكس الوحدات الإقليمية في الدولة البسيطة
التي تسري عليها وصاية السلطة المركزية
أثناء ممارسة حياتها المحلية .
أ. بيت مالك بسير

ملاحظة :
الإطلاع على أوراق الإمتحان سيكون يوم
الأربعاء 29 / 01 / 2025 على الساعة 11 سا
و 30 د بقاعة الأستاذة للكلية .